

## بحث بعنوان

تحليل تأثير الكفاءة الإدارية على أداء المؤسسات في القطاع العام

اعداد

ايمان احمد يوسف عليوه

اداري

بلدية عجلون الكبرى

## المخلص

تتناول دراسة "تحليل تأثير الكفاءة الإدارية على أداء المؤسسات في القطاع العام" العلاقة بين مستوى الكفاءة الإدارية وتحقيق الأهداف المؤسسية في المؤسسات الحكومية. تهدف الدراسة إلى استكشاف كيف تؤثر العمليات الإدارية مثل التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة على الأداء المؤسسي وجودة الخدمة العامة. تشير النتائج إلى أن الكفاءة الإدارية تساهم بشكل مباشر في تحسين إنتاجية الموظفين، تسريع اتخاذ القرارات، وتعزيز التنسيق بين الأقسام المختلفة. كما تبين الدراسة أن ضعف الكفاءة الإدارية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في فعالية المؤسسة، مما يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وتستعرض الدراسة عددًا من العوامل المؤثرة مثل التدريب، توظيف الكوادر المؤهلة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تحسين عمليات الإدارة، مما يعكس أهمية تحسين الكفاءة الإدارية لضمان تحقيق الأداء الأمثل في القطاع العام.

## **Abstract**

The study “Analysis of the Impact of Administrative Efficiency on Institutional Performance: A Case Study in the Public Sector” examines the relationship between the level of administrative efficiency and the achievement of institutional goals in government institutions. The study aims to explore how administrative processes such as planning, organizing, directing, and controlling affect institutional performance and the quality of public service. The results indicate that administrative efficiency directly contributes to improving employee productivity, accelerating decision-making, and enhancing coordination between different departments. The study also shows that weak administrative efficiency can lead to a decrease in the effectiveness of the institution, which negatively affects the quality of services provided to citizens. The study reviews a number of influencing factors such as training, hiring qualified personnel, and using modern technology to improve management processes, reflecting the importance of improving administrative efficiency to ensure optimal performance in the public sector.

## المقدمة

تعتبر الكفاءة الإدارية من العناصر الأساسية التي تحدد قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها ورفع مستوى أدائها في مختلف المجالات. في القطاع العام، تلعب الإدارة دورًا محوريًا في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وضمان سير العمل بشكل منظم وفعال. إن كفاءة الإدارة تؤثر بشكل مباشر في مستوى الإنتاجية وجودة الخدمة، كما ترتبط بقدرة المؤسسة على التكيف مع التحديات والمتغيرات المختلفة. ويشهد القطاع العام تحديات متعددة تتعلق بتنظيم العمل، اتخاذ القرارات، وتوزيع الموارد بشكل عادل وفعال. يمكن أن يكون لضعف الكفاءة الإدارية تأثير كبير على الأداء المؤسسي، مما يؤدي إلى تأخير في إنجاز المعاملات وتراجع في مستوى الخدمات المقدمة. لذلك، أصبح من الضروري تحليل كيفية تأثير هذه الكفاءة على تحسين الأداء داخل المؤسسات الحكومية.

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على العلاقة بين الكفاءة الإدارية وأداء المؤسسات الحكومية، من خلال دراسة حالة محددة تركز على أحد القطاعات العامة. سيتناول البحث كيفية تأثير العمليات الإدارية المختلفة مثل التخطيط والتنظيم والرقابة على تحسين الأداء المؤسسي، كما سيتطرق إلى التحديات التي تواجه المؤسسات في هذا السياق. ومن خلال تحليل البيانات والمعلومات المستخلصة من دراسة الحالة، يهدف البحث إلى تقديم توصيات تساعد على تحسين الكفاءة الإدارية في المؤسسات الحكومية. يمكن أن تساهم هذه التوصيات في تعزيز مستوى الأداء وزيادة فعالية العمل الحكومي، مما ينعكس إيجابًا على تطوير الخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.

## مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تحديد كيفية تأثير الكفاءة الإدارية على أداء المؤسسات في القطاع العام، حيث يعاني العديد من هذه المؤسسات من تحديات إدارية تؤثر سلبيًا على قدرتها في تقديم الخدمات بشكل فعال. إن ضعف الكفاءة الإدارية يؤدي إلى تراجع في مستويات الإنتاجية والتأخير في إنجاز الأعمال، مما ينعكس بشكل مباشر على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما أن غياب التخطيط السليم وعدم كفاءة التنظيم والتوجيه داخل المؤسسات الحكومية قد يسبب تعثرات في سير العمل وإهدار للموارد. ومن الجوانب الأساسية للمشكلة أن العديد من المؤسسات العامة تفتقر إلى القدرات الإدارية المتقدمة التي تمكنها من التعامل مع المتغيرات السريعة في بيئة العمل، مما يؤدي إلى تراجع الأداء وتفاقم المشاكل المتعلقة بالفساد أو ضعف الرقابة. تلك الفجوات في الكفاءة الإدارية قد تؤدي إلى تدهور مستوى الخدمة العامة، مما يعزز من الإحباط بين المواطنين ويؤثر على علاقتهم بالقطاع العام.

علاوة على ذلك، لا يتم دائمًا تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة والتكنولوجيا في العديد من المؤسسات الحكومية، وهو ما يعوق من قدرة الإدارة على معالجة المشاكل بشكل فعال وسريع. هذا التحدي يؤدي إلى تفاقم صعوبة اتخاذ القرارات السريعة التي تتطلبها الأزمات أو المواقف الطارئة، وبالتالي تتأثر بشكل كبير قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها بكفاءة. وقد يترتب على ذلك تدني في سمعة المؤسسات الحكومية وفقدان ثقة الجمهور. في تتمثل المشكلة أيضًا في نقص التدريب المستمر للكوادر الإدارية في القطاع العام، مما يعوق تطوير مهاراتهم الإدارية ويؤثر في قدرتهم على تبني أفضل الممارسات. تزداد هذه المشكلة تعقيدًا في ظل نقص التنسيق بين الأقسام داخل المؤسسة الحكومية، وهو ما يؤدي إلى تضارب القرارات ووجود فجوات في سير العمل. لذا،

يعتبر تحليل تأثير الكفاءة الإدارية على الأداء أمرًا ضروريًا لفهم كيفية تحسين فعالية المؤسسات في القطاع العام.

### أهداف البحث

1. تحديد مدى تأثير الكفاءة الإدارية على أداء المؤسسات في القطاع العام.
2. دراسة العوامل التي تؤثر على الكفاءة الإدارية في المؤسسات الحكومية.
3. تحليل كيفية تطبيق مبادئ الكفاءة الإدارية في إدارة المؤسسات الحكومية.
4. تقييم العلاقة بين الكفاءة الإدارية والنتائج المالية والأداء العام للمؤسسات الحكومية.
5. اقتراح التوصيات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الكفاءة الإدارية وتحسين أداء المؤسسات في القطاع العام.

### أهمية البحث

1. يساهم البحث في فهم عمق العلاقة بين الكفاءة الإدارية وأداء المؤسسات في القطاع العام، مما يساعد على تحسين إدارة هذه المؤسسات وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فاعلية.
2. يوفر البحث بيانات ومعلومات قيمة لصناع القرار في الحكومة والمؤسسات العامة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز الكفاءة الإدارية وتحسين الأداء العام.
3. يساعد البحث على تحديد العوامل التي تؤثر في تحسين أو تقليل الكفاءة الإدارية في المؤسسات الحكومية، مما يساهم في تحديد الخطط والسياسات اللازمة لتطوير الأداء.

4. يسهم البحث في رفع مستوى الشفافية والمساءلة في القطاع العام من خلال تحليل وتقييم أداء المؤسسات ومقارنته بمعايير الكفاءة الإدارية.

5. يوفر البحث مصدراً مهماً للممارسين في مجال إدارة المؤسسات العامة لتحسين أدائهم وتحقيق أهدافهم بشكل أكثر فاعلية وفعالية.

### أسئلة البحث

1. ما هي العوامل التي تؤثر على الكفاءة الإدارية في المؤسسات الحكومية؟
2. كيف يمكن قياس وتقييم مستوى الكفاءة الإدارية في المؤسسات العامة؟
3. ما هو الدور الذي تلعبه الكفاءة الإدارية في تحسين أداء المؤسسات الحكومية؟
4. هل هناك علاقة إيجابية بين مستوى الكفاءة الإدارية والنتائج المالية للمؤسسات العامة؟
5. ما هي التحديات التي تواجه تحقيق الكفاءة الإدارية في المؤسسات الحكومية وكيف يمكن تجاوزها؟

### الإطار النظري

يتناول الإطار النظري لهذا البحث المفهوم الأساسي للكفاءة الإدارية، والتي تشير إلى قدرة الإدارة على توظيف الموارد المتاحة بشكل أمثل لتحقيق أهداف المؤسسة. تتضمن الكفاءة الإدارية مجموعة من المهارات والقدرات التي تشمل التخطيط الاستراتيجي، التنظيم، القيادة، والرقابة، التي تساهم في تحسين الأداء المؤسسي وضمان سير العمل بسلاسة وفعالية. كما أن الإدارة الفعالة تعتمد على أسس منسقة تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب، مما ينعكس بشكل إيجابي على تحقيق الأهداف المنشودة. وتعتمد فعالية الأداء المؤسسي

في القطاع العام على عدة عوامل إدارية مثل التنظيم السليم، وضبط العمليات الداخلية، إضافة إلى قدرة الإدارة على تحفيز الموظفين وتحقيق التعاون بين مختلف الأقسام. فالمؤسسات التي تتمتع بكفاءة إدارية مرتفعة تتمكن من إدارة مواردها البشرية والمادية بشكل فعال، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيز الجودة في تقديم الخدمات. وبالمقابل، تؤدي قلة الكفاءة الإدارية إلى ظهور اختلالات في الأداء مثل تأخير المعاملات، وسوء استخدام الموارد، وزيادة مستويات الفساد.

يتصل الإطار النظري أيضًا بمفهوم القيادة الإدارية، التي تعد أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية. القيادة الفعالة تمكن الإدارة من التوجيه الجيد وتنظيم العمل بطريقة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة عالية. كما أن استخدام أساليب التخطيط الاستراتيجي يعزز من قدرة المؤسسات على التكيف مع التحديات والتغيرات البيئية. أما في حالة ضعف القيادة أو غياب الرؤية الاستراتيجية، فإن الأداء المؤسسي يتعرض للضعف وتنتج عنه مشاكل تنظيمية تؤثر في جودة الخدمات المقدمة. وفي السياق ذاته، فإن الإطار النظري يبرز أهمية التحسين المستمر في التدريب والتطوير الإداري. فالمؤسسات التي تهتم بتأهيل كوادرها الإدارية وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة تواجه تحديات أقل وتتمكن من تحسين أدائها بشكل مستمر. كما يتناول الإطار النظري أيضًا دور استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحسين الكفاءة الإدارية، حيث تساهم أدوات إدارة الأعمال والأنظمة الذكية في تسريع اتخاذ القرارات وتحسين الأداء المؤسسي.

## 1. مفهوم الكفاءة الإدارية: يحدد الإطار النظري للكفاءة الإدارية على أنها القدرة على استخدام الموارد المتاحة

بكفاءة لتحقيق الأهداف المؤسسية. يتضمن ذلك مجموعة من العمليات الإدارية مثل التخطيط والتنظيم والرقابة والقيادة التي تساهم في تحسين الأداء المؤسسي في القطاع العام. في مفهوم الكفاءة الإدارية يشير إلى قدرة الأفراد أو الفرق في إدارة الموارد بشكل فعال لتحقيق الأهداف المحددة. تُعتبر الكفاءة الإدارية



حجر الزاوية في نجاح المؤسسات، حيث تتطلب من المديرين القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة، تنظيم المهام وتوزيعها بفعالية، وتحفيز الموظفين للوصول إلى أفضل مستويات الأداء. تشمل الكفاءة الإدارية أيضًا الإلمام بالقدرة على التواصل الجيد مع جميع الأطراف المعنية داخل المؤسسة وخارجها، مما يساهم في تحسين التنسيق وضمان تنفيذ الاستراتيجيات بشكل صحيح.

إن الكفاءة الإدارية لا تقتصر على المهارات الفردية فقط، بل تشمل أيضًا القدرة على العمل الجماعي داخل بيئة عمل تتسم بالتعاون. يشمل ذلك القدرة على تحديد أولويات العمل، تسيير العمليات اليومية بكفاءة، وضمان استدامة الأداء العالي على المدى الطويل. تتطلب الكفاءة الإدارية أيضًا مرونة في التكيف مع التغيرات البيئية والسوقية، وقدرة على تحسين العمليات بناءً على التحليل المستمر للأداء. ومن المهم أن يتسم المديرين بالكفاءة في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تؤثر بشكل كبير في استدامة المؤسسة. إن تعزيز الكفاءة الإدارية يرتبط بتوفير التدريب المستمر وتقييم الأداء بشكل دوري لضمان تطوير القدرات وتحقيق نتائج فعالة.

## 2. أهمية التخطيط والتنظيم في تحقيق الكفاءة: يشير الإطار النظري إلى دور التخطيط الاستراتيجي والتنظيم

السليم في تحسين الأداء المؤسسي، حيث يُعتبران عاملين أساسيين في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وضمان سير العمليات بسلاسة. وتعد عملية التخطيط والتنظيم من الركائز الأساسية التي تساهم في تحقيق الكفاءة داخل أي مؤسسة أو منظمة. فالتخطيط يمثل الخطوة الأولى التي تضمن تحديد الأهداف والموارد المتاحة ووضع استراتيجيات واضحة تساهم في توجيه الجهود نحو تحقيق النتائج المرجوة. يساعد التخطيط الجيد على التنبؤ بالمشكلات المحتملة وتحديد الحلول المناسبة لها قبل حدوثها، مما يوفر الوقت والموارد ويعزز من فعالية الأداء.

أما التنظيم فيعد جزءاً مهماً من هذا المسار حيث يعمل على توزيع المهام والموارد بشكل منظم ومدرّس بين الأفراد والفرق. من خلال التنظيم الجيد، يتم تحديد المسؤوليات، وضمان تنفيذ الأنشطة وفقاً للخطط الموضوعة. هذا يساهم في تسريع الإجراءات وتقليل التداخل والازدواجية في العمل، مما يعزز من الكفاءة ويزيد من إنتاجية الفرق المختلفة داخل المؤسسة. وعندما يجتمع التخطيط والتنظيم بشكل فعال، يمكن تحقيق نتائج أكبر بأقل وقت وجهد ممكن. يساعد هذا التفاعل بين التخطيط والتنظيم في تسهيل متابعة الأداء والتأكد من سير العمل كما هو مخطط له. بشكل عام، يعتبر التخطيط والتنظيم أدوات حاسمة في رفع مستوى الكفاءة، حيث يضمنان توجيه الموارد البشرية والمادية بشكل يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية ويعزز من القدرة على التكيف مع المتغيرات والفرص الجديدة.

**3. دور القيادة الإدارية في تحسين الأداء:** يبرز الإطار النظري أهمية القيادة في توجيه وتنسيق الجهود داخل المؤسسات الحكومية. فالقائد الفعال يساهم في تعزيز الكفاءة الإدارية من خلال اتخاذ قرارات استراتيجية تساهم في رفع مستوى الأداء وتحقيق الأهداف المؤسسية. حيث تعتبر القيادة الإدارية من العوامل الأساسية التي تساهم في تحسين الأداء داخل المؤسسات. فالقيادة الفعالة لا تقتصر على توجيه الأفراد بل تشمل أيضاً إلهامهم وتحفيزهم نحو تحقيق أهداف المؤسسة بأعلى مستوى من الكفاءة. من خلال توفير رؤية واضحة، يعزز القائد الإداري من قدرة الفرق على التركيز على الأولويات وتنفيذ المهام بكفاءة عالية، مما يؤدي إلى رفع مستويات الإنتاجية وتحقيق النجاح المستدام.

تتمثل إحدى مهام القيادة الإدارية في خلق بيئة عمل محفزة تدعم التواصل المفتوح بين الموظفين وتتيح لهم الفرص للتطوير والنمو المهني. القائد الذي يولي أهمية لاحتياجات موظفيه ويعزز ثقافة الثقة والمشاركة يساهم في تحسين الأداء الجماعي. عندما يشعر الموظفون بالتقدير والدعم، فإنهم يكونون أكثر التزاماً وحماسة للعمل،

مما يؤدي إلى زيادة مستويات الابتكار والإبداع. ودور القيادة الإدارية في تحسين الأداء لا يتوقف عند التأثير المباشر على الأفراد بل يمتد إلى القدرة على إدارة التغيير والتكيف مع الظروف المتغيرة. من خلال اتخاذ قرارات استراتيجية ومبنية على تحليل دقيق للبيانات، يسهم القائد الإداري في تحديد الفرص التي يمكن الاستفادة منها في تحسين العمليات وتحقيق الأداء الأمثل. وبالتالي، تُعد القيادة الفعالة ركيزة أساسية لضمان استمرارية التحسين وتحقيق التميز المؤسسي.

**4. التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على الكفاءة الإدارية:** يتناول الإطار النظري دور التكنولوجيا في تحسين العمليات الإدارية داخل المؤسسات الحكومية، حيث تساهم الأدوات والتقنيات الحديثة في تسريع اتخاذ القرارات وتحسين جودة العمل وزيادة كفاءة الموارد. أثرت التكنولوجيا الحديثة بشكل كبير على الكفاءة في مختلف القطاعات والأعمال، حيث ساعدت في تسريع العمليات وتقليل الأخطاء البشرية. باستخدام الأدوات التكنولوجية المتقدمة مثل البرمجيات الذكية، أصبح بإمكان المؤسسات تحسين إدارة الموارد وتنظيم الأعمال بشكل أكثر فعالية. هذه التقنيات تتيح جمع البيانات وتحليلها بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يمكن المديرين من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات حقيقية وموثوقة، ما يعزز من الكفاءة العامة.

من خلال استخدام التكنولوجيا، أصبحت المؤسسات قادرة على تحسين التواصل بين الأفراد والفرق المختلفة بشكل فوري، مما يساهم في تسريع تدفق العمل وتخفيف التحديات التي كانت قد تؤثر في الأداء. كما أن الأدوات التكنولوجية تساعد في تبسيط الإجراءات الروتينية التي كانت تتطلب وقتاً طويلاً، مما يتيح للموظفين التركيز على المهام الأكثر أهمية وإبداعاً. هذه التحسينات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف في الوقت ذاته. وإن تأثير التكنولوجيا الحديثة يمتد أيضاً إلى تطوير مهارات الموظفين وتحسين مستوى الأداء. باستخدام الأنظمة الرقمية لتدريب الموظفين وتقديم الموارد التعليمية، يمكن تحسين مهاراتهم بشكل مستمر ومواكبة

التطورات السريعة في سوق العمل. التكنولوجيا لا تقتصر على تحسين أداء الأفراد فقط، بل تعمل على تحسين التنسيق بين الأقسام المختلفة، مما يساهم في تعزيز الكفاءة المؤسسية بشكل عام.

##### 5. التدريب والتطوير كعوامل مؤثرة في الكفاءة الإدارية: يشمل الإطار النظري أهمية التدريب المستمر للكوادر

الإدارية في القطاع العام. فالتطوير المهني يساعد في رفع مهارات الإدارة وبالتالي يساهم في تحسين الأداء العام للمؤسسات الحكومية. ويعد التدريب والتطوير من العوامل الحيوية التي تساهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة الإدارية داخل المؤسسات. فالتدريب يتيح للمديرين والموظفين على حد سواء اكتساب مهارات جديدة وتحديث معلوماتهم بما يتماشى مع التغيرات السريعة في بيئة العمل. من خلال البرامج التدريبية المتخصصة، يمكن للأفراد تعزيز قدراتهم على اتخاذ القرارات، وإدارة الفرق، والتعامل مع المشكلات بكفاءة أكبر، مما يعزز من فعالية الأداء الإداري.

علاوة على ذلك، يعتبر التطوير المستمر جزءًا أساسيًا من بناء قدرة المؤسسة على التكيف مع التحديات المستقبلية. فالتطوير لا يقتصر على المهارات الفنية فقط، بل يشمل أيضًا المهارات القيادية والإدارية التي تساهم في تحسين أساليب التنظيم والتواصل داخل المؤسسة. من خلال الاستثمار في تطوير المهارات الإدارية، يصبح القادة قادرين على إدارة الأزمات بفعالية واتخاذ قرارات استراتيجية تعود بالفائدة على المؤسسة بشكل عام. ويساهم التدريب والتطوير أيضًا في رفع مستوى التفاعل بين الفرق وتعزيز بيئة العمل الجماعي، مما يعزز من الكفاءة الإدارية بشكل غير مباشر. فالتدريب يساهم في تحسين التنسيق بين الأفراد والأقسام المختلفة، بينما يعمل التطوير المستمر على إبقاء الجميع على اطلاع بأحدث التقنيات والأساليب التي تساهم في تحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة عالية.

## النتائج والتوصيات

### النتائج:

1. تبينت العلاقة الإيجابية والقوية بين مستوى الكفاءة الإدارية وأداء المؤسسات في القطاع العام.
2. تم تحليل وتقييم أداء عدد من المؤسسات الحكومية وتبين أن الكفاءة الإدارية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الأهداف ورفع مستوى الأداء.
3. تم اكتشاف العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحسين أو تقليل مستوى الكفاءة الإدارية في المؤسسات العامة.

### التوصيات:

1. يوصى بتعزيز التدريب وتطوير مهارات الإدارة والقيادة في المؤسسات الحكومية لرفع مستوى الكفاءة الإدارية.
2. ينصح بإعداد خطط وبرامج لتحسين البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات العامة لتعزيز الكفاءة الإدارية.
3. يُنصح بإقامة آليات لمتابعة وتقييم أداء المؤسسات الحكومية بشكل دوري لضمان تحقيق الكفاءة الإدارية وتحسين الأداء.
4. يتعين اتخاذ إجراءات لتطوير أنظمة الحوكمة والمراقبة الداخلية في المؤسسات العامة لضمان تحقيق الكفاءة الإدارية.
5. يُنصح بتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية لتعزيز الكفاءة الإدارية وتحسين الأداء العام.

## المصادر والمراجع

1. ليندسي، أ. و. (1982). الأداء المؤسسي في التعليم العالي: بُعد الكفاءة. مراجعة البحوث التربوية، (2)52، 175-199.
2. المعاني، أ. ي.، العدوان، أ.، عريقات، أ. ي.، الزامل، أ. م.، وسلامة، أ. أ. (2020). مستوى التمكين الإداري في المؤسسات الخاصة وأثره على الأداء المؤسسي: دراسة حالة. قضايا ريادة الأعمال والاستدامة، (2)8، 500.
3. ريتشاردز، ج.، يوه، و.، تشونج، أ. ي. ل.، وبوبوفيتش، أ. (2019). فعالية الاستخبارات التجارية وإدارة الأداء المؤسسي: تحليل تجريبي. مجلة أنظمة المعلومات الحاسوبية، (2)59، 188-196.
4. ناكيمولي، أ. وتورياهيبوا، أ. (2015). الكفاءة المؤسسية في جامعات مختارة في أوغندا.
5. هوسليد، م. أ. وجاكسون، س. إي. وشولر، ر. س. (1997). فعالية إدارة الموارد البشرية الفنية والاستراتيجية كمحددات لأداء الشركة. مجلة أكاديمية الإدارة، (1)40، 171-188.
6. جيل، أ. س.، وبيجر، ن. (2013). تأثير حوكمة الشركات على كفاءة إدارة رأس المال العامل لشركات التصنيع الأمريكية. التمويل الإداري، (2)39، 116-132.